# الاتجاهات الجديدة في نظرية العلاقات الدولية

## الفصل التمهيدي:

### مقدمة:

لم يكن النظام السياسي الدولي الحالي وليد الصدفة، و إنما جاء بفعل تراكمات تاريخية علي كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العلمية؛ وذلك ساهم في زعزعة النظام الدولي السابق و الذي كان يقوم علي الثنائية القطبية، و لكن بعد وصول غورباتشوف للحكم في الاتحاد السوفيتي و تطبيق المنطق البروسترويكي أدي ذلك إلي انهيار المعسكر الاشتراكي و انتهاء حلف وارسو، و بالتالي نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و كذلك الخروج الي نظام دولي جديد يحمل خصائص وملامح جديدة حتى تتربع الولايات المتحدة علي عرش النظام الدولي بما يسمي نظام أحادي القطبية.

آثارت حرب الخليج الثانية العديد من الإشكاليات حول طبيعة النظام الدولي الجديد؛ حيث يعتقد البعض أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة، كما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب، كما يري البعض الآخر أن النظام الدولي الحالي يتسم بمرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها؛ و لكن يرجع هذا الاختلاف في الرأي إلي سببين رئيسين هما:

- عدم وضوح مفهوم النظام، حيث يفسر علي انه نمط لتوزيع القوة بين الدول، و أحيانا أخري يفسر علي أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسية في النظام.
- عدم وضوح الأسس التي يتم من خلالها قياس القوة و توزيعها بين الدول، حيث تركز أحيانا علي المفهوم العسكري للقوة، وأحيانا آخري تركز علي القاعدة الاقتصادية لتحديد قوة الدولة.

و لذلك استناداً إلي البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة، أما استناداً إلي البعد الاقتصادي فإن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب.

**تميز هذا النظام بعدد من الملامح و السمات، كما يتضح من الآتي:**

- تغير مفهوم القوة : تعتبر القوة أسلوب للتعامل بين الدول ؛ و ذلك نظراً لغياب المؤسسات الدولية التي تتخذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية.
- الثورة الهائلة في وسائل الاتصال و نقل المعلومات و سرعة تداولها عبر الدول، حيث أصبح المحرك الاقتصادي للاقتصاد العالمي الجديد مكوناً من صناعات الأنفوميديا؛ وهي الاتصالات و الالكترونيات، و هي تمثل أكبر الصناعات العالمية بلغ رأسمالها أكثر من 3 تريليونات دولار.
- بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، و التزايد في أعداد و أنواع الشركات المتعددة الجنسية.
- عولمة المشاكل و القضايا التي يواجهها المجتمع البشري: مثل الفقر، التخلف، التلوث البيئي، الانفجارات السكانية، حيث لا تقتصر نتائجها علي دولة معينة ولكن تتعدي الحدود الجغرافية.
- بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية : مثل الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية و الدولية، المنظمات غير الحكومية، الأسواق التجارية، كذلك التحول في سلوك المنظمات الدولية، حيث أصبح

وجودها متميز و مستقل عن إرادات الدول المنشئة لها، بالإضافة إلي ذلك التحول الكبير الذي طرأ علي مفهوم السيادة للدولة القومية و انتهاء الاختراقات الثقافية و الإعلامية، و لذلك شكل غياب التضامن القومي أحد المحددات الرئيسية في حركة الدولة علي الصعيد الخارجي، و بالتالي تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية.

- يشكل النظام السياسي الدولي نظاما غير متجانس، و ذلك من خلال التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي، و كذلك العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال و دول الجنوب، حيث تحتل الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي، و أيضاً الفجوة التكنولوجية بين الشمال و الجنوب، و ذلك خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال علي أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

مما سبق نستنتج أن العلاقات الدولية هي علاقات تفاعل بين الدول و بعضها البعض في كافة المستويات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، وكذلك هي تفاعل عسكري اقتصادي سياسي، و قد تشمل السياسات الخارجية أيضاً كما حدث خلال الحربين العالميتين الأولي والثانية، ولذلك أصبحنا أمام نظام عالمي جديد يحمل خصائص و ملامح جديدة، حيث تشكل هذه الخصائص الميكانزمات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي و المستقبلي .

**المتغير الأمني في فترة ما بعد الحرب الباردة**

لقد خلّفت نهاية الحرب الباردة ردود أفعال كبيرة لدى صناع القرار الدوليين، فقد شكل الصراع الدائر بين الشرق والغرب العامل المركزي في الشؤون الدولية طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 1945 -1990، و ما نتج عنه من استراتيجيات التسابق نحو التسلح، و نظريات همها الوحيد تحقيق السلوك أو القرار العقلاني في ظل الانتشار النووي.

أدت هذه الرؤية إلى انحسار مجال البحث في العلاقات الدولية في تلك الفترة على الدراسات الإستراتيجية، و إهمال باقي المتغيرات خاصة منها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و هو ما تم تداركه في نهاية الحرب الباردة بعد النجاح المعتبر الذي حققته بعض التكاملات الاقتصادية خاصة التجربة الأوروبية.

**نهاية الحرب الباردة تسببت في حدوث تحولات هامة تتمثل فيما يلي:**

**•تزايد الفواعل الدولية:**

و يقصد بالفاعل أي كيان يقوم بدور محدد في العلاقات الدولية، كما أن استعماله يتضمن الإشارة إلى الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي تقوم بدور في الوقت الراهن، فالبابا والأمين العام للأمم المتحدة وشركة بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي كل هؤلاء فاعلون، تؤكد أغلب الدراسات تراجع مكانة الدولة من خلال مزاحمتها من قبل عدد جديد و متزايد من الوحدات، فالدولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثلة في المنظمات الدولية، أما من الأسفل فان الضغط يتمثل بالثقافات الفرعية و الجماعات الهوياتية الضيقة.

تعدد الفواعل في عالم ما بعد الحرب الباردة ساهم في تفعيل النقاش النظري حول مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، كما اعتبرته الواقعية طيلة عقود من التنظير، و مدى إمكانية إشراك فواعل أخرى من غير الدول، كالمؤسسات و المنظمات الدولية التي صارت تؤدي أدوارا فاعلة على المستوى الدولي

خاصة في قضايا حفظ السلم و إدارة المفاوضات، و كذلك قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الراشد، و هذا ما دفع بمنظري العلاقات الدولية لإعادة النظر في وحدوية الدولة، و التأكيد على الدور المتصاعد لبعض المنظمات و الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، و كذلك التأكيد على ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين مختلف المنظمات، و هذا ما تجسد من خلال الأطر النظرية لكل من نظرية الاعتماد المتبادل و نظرية الليبرالية المؤسساتية.

لذلك يجب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، بحيث يشمل النوع الأول السياسة العليا المقتصرة على الدول فقط و تتناول قضايا السلم و الحرب، في حين يضم النوع الثاني السياسة الكلية، التي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب، و يشرك فيها كل الفواعل من دون الدولة، و في هذا إهمال لدور المنظمات الدولية في قضايا تصنيف ضمن السياسة العليا، خاصة تلك المتعلقة بقضايا النزاع و السيادة الحدودية.

**•موضوعات العلاقات الدولية:**

التحول الذي حدث في طبيعة الفواعل على المستوى العالمي، أثر بشكل كبير في طبيعة موضوعات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، فلم تعد الدراسات مقترنة فقط بالجوانب الأمنية العسكرية، و إنما امتدت لتشمل المتغيرات الاقتصادية و كذلك الاجتماعية، و هو ما تبلور بصورة واضحة مع مسلمات المنظور البنائي.

كما أنه في إطار العولمة أصبح من الصعب الفصل بين القضايا الداخلية و الخارجية، فالقضايا المتعلقة بارتفاع درجة حرارة الجو، و ثقب الأوزون، تلوث البيئة، الأمراض، التدفقات الخاصة بالهجرة و الجريمة المنظمة و المخدرات، و الفقر أصبحت كلها قضايا لا يمكن معالجتها إلا في إطار عالمي و ليس في إطار محلي.

**•بنية النظام الدولي:**

بعد الحرب الباردة حدث تحول في بنية النظام الدولي، إذ تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام القطبية الأحادية، و هو ما تم التعبير عنه بمصطلح النظام الدولي الجديد كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في نهاية سنة 1989، أثناء دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام الاستقطاب الثنائي السوفيتي-الأمريكي، إلا أن مفهوم النظام الدولي الجديد عرف نوع من التضارب حول معناه الحقيقي، و لذلك فأن النظام الدولي الجديد يقوم على أساس سيطرة ثلاث قوى على الاقتصاد العالمي، و سيطرة قوة أحادية في المجال العسكري على العالم.

احتفظ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة بخاصية الفوضى، و التي تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، و يرى البعض أن الفوضى تعني ضمنياً غياب أية مؤسسات ذات سلطة أو قواعد أو معايير فوق الدولة ذات السيادة، وهذا الرأي يقود إلى الافتراض بأن العلاقات الدولية هي بشكل دائم في "الحالة الطبيعية" وهي بحد ذاتها "حالة حرب الجميع ضد الجميع"، و هو ما يعكس الرؤية الواقعية لتوماس هوبز، و هو ما يجعل مخاطر المعضلة الأمنية مستمرة، حيث أن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للدول الحق الشرعي في استعمال القوة، فقديما كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة و العنف هي العلاقات

الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة، وفي هذا الإطار فإن الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى، فالدول لا يمكن أن تفكر في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وهي تشعر أنها مهددة و أمنها غير مستقر، خاصة في ظل نظام فوضوي، و لذا نجد الدول في بحث دائم عن القوة و طرق زيادتها وهو ما يجعل حالة اللاأمن قائمة بصورة دائمة.

إلا أن التنامي الوظيفي و العددي للمؤسسات و المنظمات الدولية ساهم في التقليص من حدة هذه المعضلة، من خلال خلق أطر التشاور والحوار و بناء الثقة، و صار البحث يدور حول إيجاد القواعد و الأطر التي من خلالها يمكن تحقيق التعاون الدولي بدلا من الصراع.

**المقاربات النظرية الجديدة لمفهوم الأمن:**

تعتبر الدراسات الأمنية مجالا أساسيا للبحث في حقل العلاقات الدولية، و خلال الحرب الباردة سيطرة النظرة الواقعية، حيث كان هدفها الأساسي هو المحافظة علي القوة و لكن هذا أمراً صعباً في نظام دولي يتميز بالفوضى، و هو ما يعكس مفهوم المعضلة الأمنية.

مع نهاية الحرب الباردة، وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية، حينما اخذ الباحثون و صناع القرار يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن، حيث تم تبني وجهة نظر أكثر جذرية، تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم مختلف مستويات العلاقات الدولية انطلاقا من الفرد وصولا إلى النظام الدولي، و يجب التركيز على جميع مصادر الخطر و عدم الاقتصار على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول.

**و يرجع ذلك لسببين رئيسيين هما:**

-1الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا اليوم، و ليس المصلحة القومية هي الهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة و ثقافتها.

-2إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض و مشكلات اللاجئين و شح الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية.

هناك ارتباط بين التصاعد المتزايد لعدد و دور المنظمات الدولية و مفهوم الأمن، فقد صاغ باري بوزان مفهوم المركب الأمني، و هو مصطلح استخدمه سنة 1991 لتسهيل التحليل الأمني و يشير مفهوم المركب الأمني إلى "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق لدرجة أن أمنها الوطني لا يمكن بحثه بشكل واقعي في معزل عن بعضها البعض."

هذا الارتباط الوثيق بين أمن الدول راجع إلى طبيعة التهديدات بعد الحرب الباردة، حيث أن الحرب الباردة لم تعد تقتصر على المجال العسكري من دول الجوار، وإنما اتسعت دائرتها لتشمل التهديدات الغير عسكرية و العابرة للقارات، مما صعب من مهمة الدولة في الحفاظ على أمنها، فظواهر مثل الإرهاب و تجارة المخدرات و الهجرة الغير شرعية و الجريمة المنظمة و التلوث البيئي...الخ، كلها قضايا يصعب على الدولة مواجهتها بمفردها، حتى و لو صنفت ضمن سلم القوى العظمى.

مثل هذه القضايا و الظواهر أدت إلى بلورة مفاهيم و مقاربات جديدة في الأمن من بينها مفهوم الأمن الإنساني و الأمن الشامل و الأمن المجتمعي، هذا إلى جانب استمرار مفهوم الأمن القومي و الأمن الجماعي المجسد في منظمة الأمم المتحدة.

**•الأمن الإنساني:**

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار UN من قبل وزير المالية الباكستاني الأسبق، و بدعم من الاقتصادي أماريتا صون، يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على الفرد كوحدة للتحليل وليس الدولة كما كان سائدا في المفهوم التقليدي للأمن، حيث اقتصر على أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، وحماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أما الآن فالتهديد صار داخل حدود الدولة القومية في حد ذاتها ولم يقتصر على مصادر التهديد العسكري الخارجي فقط.

برز المعنى الحقيقي للمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994 و جوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي و ذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات تأمينية جديدة على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية، مع البحث عن سبل تنفيذها، فالأمن الإنساني قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد و بالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.

**يأخذ مفهوم الأمن الإنساني بعدين أساسيين:**

-1التحرر من الخوف.

-2التحرر من الحاجة.

و مفهوم الخوف يختلف من دولة لأخرى، كما أن مستوياته تتباين من إقليم لآخر.

**صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1999 تقرير بعنوان "عولمة ذات وجه أنساني "حدد فيه 7 تحديات تهدد الأمن الإنساني:**

1-عدم الاستقرار المالي و مثال على ذلك الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997.

2-غياب الأمان الوظيفي و عدم استقرار الدخل.

3-غياب الأمان الصحي خاصة مع انتشار الأمراض.

4-غياب الأمان الثقافي.

5 -غياب الأمان الشخصي.

6-غياب الأمان البيئي.

7-غياب الأمان السياسي و المجتمعي.

**•تكمن خصائص الأمن الإنساني فيما يلي:**

أ- الأمن الإنساني له بعد عالمي نتيجة لعالمية تهديداته.

ب- تحقيقه عن طريق الوقاية بدلا من التدخل اللاحق.
ت- الفرد هو محور تركيز أي سياسة تنموية أو أمنية.
ث- لا يحل محل الأمن القومي فهو مكمل له.
ج- يحتوي علي التمكين و وسيلته هي التعليم، لخلق أجيال قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.
ح- يرتكز على التنمية لتحقيقه، إلا أنه يختلف عن مفهوم التنمية البشرية و حقوق الإنسان و لا يعني بالضرورة التدخل الإنساني.

**•الأمن الشامل:**

**مع تصاعد حدة التهديدات بعد الحرب الباردة، تطلب إيجاد مفهوم آخر يعبر عنها بصورة جماعية فكان مفهوم الأمن الشامل الذي يشير إلى كل الأبعاد الأمنية، إذ لابد من التصدي لكل التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على تحرر الإنسان و إنعتاقه، فهو ذو طبيعة تعاضدية وقد برز مفهوم الأمن الشامل بعد صدور العديد من الدراسات من بينها:**

–تقرير لجنة Commission Palme سنة 1982، ركز مبدئيا على معايير نزع السلاح.

–لجنة Brandt La Commission حول التنمية الدولية بينت في سنة 1983، العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية، و اعتبرت أن الاختلافات بين الدول الفقيرة والدول الغنية المتنامي، من شأنه أن يؤدي إلى تهديدات كاللاعدالة و المجاعات الخطيرة.

–لجنة Brundtland La Commission حول البيئة والتنمية، سنة 1987 يدور هذا التقرير حول التنمية المستدامة، و التهديدات البيئية المؤثرة على الأمن البيئي، الاقتصادي، و الاجتماعي.

–تقرير PNUD لسنة 1994 أهم التقارير التي بلورت هذا المفهوم، من خلال التطرق لمجمل التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية،...الخ.

–لجنة Ramphal حول "الحكم العالمي" سنة 1995 بينت العلاقة بين الديمقراطية والأمن على مستوى الُسلم العالمي.

يكون الأمن عرضة للتهديد عندما يؤدي حادث ما إلى خلق الأخطار خلال مدة زمنية قصيرة، بمعنى حدوث انخفاض في مستوى نوعية معيشة سكان دولة ما، ويكون هذا الانخفاض بشكل يعكس مجمل الخيارات المطروحة وهامش القيادة لدى الحكومات والهيئات غير الحكومية، من الأفراد، الجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها"، من خلال هذا المفهوم تتضح النظرة التوسعية لمضمون الأمن، فهي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى غير العسكرية التي تواجه الأمن الوطني، كما أنها تدرج فواعل أخرى بخلاف الدول.

## الفصل الثاني:

**نظريات العلاقات الدولية بين التكيف و التغيير في ظل تحولات الحرب الباردة**

سيتم تناول عدد من النظريات التي تأثرت بالحرب الباردة، و أصبحت غير قادرة علي مواكبة التغييرات التي طرأت علي النظام الدولي الجديد، و هي كالآتي:

- النظرية الواقعية

- النظرية الليبرالية
- أوجه التشابه و الاختلاف بينهما

**المبحث الأول:**

**تطور النظرية الواقعية بعد تحولات الحرب الباردة:**

**مقدمة عن النظرية الواقعية التقليدية:**

النظرية الواقعية تقوم في الأصل على أن العلاقات الدولية هي علاقات صراعية و بالتالي فالنظرية الواقعية ترى أن الإنسان أناني بطبعه وبالتالي ترجع جذور الفكر الواقعي الذي تأسس على يد كلا من ميكافيللى و هوبز و غيرهم الذين يختلفون كل الاختلاف عن مفكرين التيار المثالي.

**الأصل التاريخي للنظرية الواقعية ( النظرية الواقعية قبل الحرب الباردة:**

ظهرت النظرية الواقعية في القرن الخامس قبل الميلاد و كان ذلك على يد الفيلسوف اليوناني سوثيديديس فهو الذي وضع الأسس العامة لها، ثم ظهرت النظرية الواقعية بشكل واضح في عصر النهضة و كانت واضحة للغاية في أفكار ميكافيللي و الذي أكد بشدة على أفكار سوثيديديس و بعض من هذه الأفكار أن الحاكم لكي يتمسك بالحكم يجب ألا يتمسك بالفضيلة، و بعد ذلك تعددت الكتابات المؤيدة التي تدعم فكرة الواقعية و من بين تلك الكتاب الفيلسوف توماس هوبز، و هذا يظهر من خلال أفكاره حيث أن هوبز يركز على الطبيعة الأنانية و العدوانية للإنسان و هذا ظهر بوضوح من خلال مقولاته مثل " حرب الجميع ضد الجميع "، إلى جانب أنه يرى أن القوة هي العنصر الأهم و و العنصر الأساسي في السلوك الإنساني، و هذا أنعكس على رؤية هوبز للعلاقات الدولية حيث أن هوبز يؤكد على أهمية القوة فى العلاقات الدولية و يؤكد على أن السلطة يجب أن تكون قوية.

يركز توماس هوبز على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان من خلال مقولاته" حرب الجميع ضد الجميع "، كما يرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن ثم فلإنسان دائما يسعى لامتلاك مزيد من القوة وبالتالي يؤكد توماس هوبز على أهمية القوة في العلاقات الدولية كما انه يؤكد على فكرة السلطة القوية، كما أنة يختلف عن الواقعية المعاصرة في التأكيد على دور المؤسسات السياسية في تنظيم القوة وفى ومنع الصراع، كما كان هيغل يمثل واحد من الرواد الأوائل في تناول النظرية الواقعية حيث أكد هيغل على فكرة المصلحة كهدف رئيس يحكم العلاقات بين الدول والدولة كما أن الدولة موجودة بمعزل عن مواطنيها كما انه يرى أن الدول تخلق أخلاقيتها ومن ثم هي قادرة على أن تتصرف بما يضمن بقائها وفى القرن الثامن عشر ظهرت النظرية الواقعية بوضوح في كتابات كل من بيسمارك وكارل فون كلوززفيتر مؤلف كتاب "فى الحرب."

على الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها النظرية الواقعية من التاريخ الأوروبي في مختلف عصوره إلا أن الواقعية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية وصولا إلى هيمنتها على العلاقات الدولية، حيث انه في عام 1620 وصلت مجموعة من المهاجرين الانجليز البيوريتانيين الهاربين من الاضطهاد الى ماساشوسيتش ووجدوا أن مهمتهم الجديدة تتمثل فى بناء ارض جديدة وتشكلت بذلك أول أسطورة في السياسة الخارجية الأمريكية حيث أن هؤلاء وجدوا أرضية تعتمد على السيطرة على مسار الحياة السياسية والفكر السياسي الأمريكي.

ومن ناحية أخرى نشأت البرجماتية من تربة رأسمالية ناهضة على أخلاقيات مبنية على أساس التنافس والصراع، وتعددت المبررات التي أتاحتها نظرية التطور في صياغة الفلسفة المسماة بالدورانية الاجتماعية لتكوين فكر وفلسفة أمريكية متميزة، تقوم الدورانية الاجتماعية بصورة رئيسية على تسخير مبادئ الانتخاب الطبيعي والصراع من اجل البقاء لتبرير الصراعات الاجتماعية وعدم المساواة في ظل النظام الرأسمالي وإضفاء صبغة أخلاقية وهو ما يعرف بقانون الغاب على المجتمع ليصبح النجاح المادي موضوع تمجيد أخلاقي بصرف النظر عن ظروف هذا النجاح وأسبابه.

**النظرية الواقعية بعد الحرب الباردة**

ظهرت المدرسة الواقعية بوضوح عندما أخفقت المدرسة المثالية في فرض قيمها و عدم قدرتها على التحكم في سير الأحداث الأمر الذي أدى في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية حيث أن المدرسة المثالية كانت تهمل دور "القوة " و أهميته في سير الأحداث و من هنا جاءت المدرسة الواقعية لكي تحل محل المدرسة المثالية و من هنا كان فكر المدرسة الواقعية الذي كان على النقيض بالنسبة لفكر المدرسة المثالية أن النظام الدولي هو نظام فوضوي و بالتالي في هذا النظام الفوضوي لا يوجد سلطه أساسية تحكم هذا النظام و من هنا جاءت المدرسة الواقعية تشجع على التنافس و بالتالي تبلورت فكرة الصراع ما بين الدول و بالتالي أصبح تحقيق الأمان هو الهدف الاسمي للدولة في ظل النظام الفوضوي، كما ترى المدرسة الواقعية أن التهديد ينشأ عندما تظهر قوة جديدة تحاول أن تحدث تغيير في قواعد و أسس النظام الدولي أي تحاول تغيير الواقع القائم.

**الأسس التي قام عليها الفكر الواقعي:**

- أن الأخلاق لا يمكن أن تتدخل في السياسة، بمعنى أن المبادئ الأخلاقية لا يمكن أن تحدد إطار العمل السياسي و تكون هي المرشد له، وبالتالي فالسياسة لا يمكن أن تحددها المبادئ الأخلاقية كما يرى المثاليون.
- كما أن النظريات السياسية تأتى من الواقع أي أنها تأتى من الممارسة السياسة و كذلك من الممكن أن يتم استنباطها من التجارب التاريخية ومن دراسة التاريخ.
- كما أن المدرسة الواقعية تناقض المدرسة المثالية فهي أنها تتعارض مع كون أن المعرفة و الثقافة من الممكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفى الرأي العام و هذا أمر غير منطقي من وجهه نظر المدرسة الواقعية.
- النظر إلى الدولة كوحدة واحدة و ذلك على الرغم من أن الذين يديرون الدولة هم أشخاص متعددة و لكن الدولة تظهر للعالم الخارجي على أنه كيان واحد.
- النظرية الواقعية تعتبر أن النظام الدولي هو عبارة عن غابة و ذلك نتيجة غياب سلطة مركزية معينه تحتكر القوة و تستطيع فرض سيطرتها على جميع الدول الأخرى و ذلك كما يحدث داخل الدولة الواحدة و الذي يساعدها على تحقيق الأمان و السلام فيها.
- اعتبار العامل الأمني هو العامل الأهم و أن الدول يجب أن تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على الأمن بشتى السُبل حتى و إن تطلب الأمر أن تستعين بدول أخرى لكي تحقق ذلك.

- الدولة في أفكار النظرية الواقعية أنها كيان عقلاني، و بالتالي في علاقاتها الدولية تقوم بحساب البدائل المتاحة و تتخذ القرارات التي تزيد من قدراتها و من قوتها بشكل أساسي.

**النقد الموجه للواقعية الكلاسيكية:**

تعرضت المدرسة الواقعية للعديد من الانتقادات، و كان من أهم هذه الانتقادات:

- لقد أخفقت هذه النظرية في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة بمعنى أنها قد حصرت مفاهيم القوة في مفهوم واحد فقط على الرغم من أنه هناك قوة تأتى كنتاج سياسي، حيث أن تضييق مفهوم القوة يحجم من قدرة النظرية الواقعية على التحليل.
- كما أن المصلحة الوطنية تتحدد وفقا للمدرسة الواقعية على أساس مفهوم القوة على الرغم أن الانتقاد الذي كان موجهه للمدرسة الواقعية يرى أن المصلحة القومية تتحدد وفقا لأمور عدة، حيث أنها تتحدد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم . كما أن المصلحة القومية قد تتحدد وفقا لما يبدو من قبل قطاعات الرأي.
- كما أن المأخذ الأخرى على النظرية الواقعية هي أن القوة لا يمكن أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافه الظواهر المعقدة في السياسة الخارجية وبالتالي إلى جانب القوة يجب أن توجد عوامل أخرى من الممكن بشكل كبير أن تؤثر في السلوك الخارجي للدول مثل الرغبة في التعاون الدولي.
- كما أن تعميمات المدرسة الواقعية الكلاسيكية لم تكن صحيحة دائما كما أن التصور الواقعي هو تصور جامد و بالتالي يعجز في التعامل مع الظواهر الجديدة التي تظهر على الساحة الدولية و تكون الدول جميعها مجبرة لكي تتعامل معها.
- كما أن الواقعية الكلاسيكية قد نفت الأخلاق عن السلوك السياسي للدول و هذا غير منطقي على الإطلاق.

**المدرسة الواقعية الجديدة:**

حاولت الواقعية الجديدة أن تصحح خطأ الواقعية الكلاسيكية، حيث أن الواقعية الجديدة أكد أن الدول في النظام الدولي تشبه الشركات في الاقتصاد المحلى أي لها نفس المصلحة الرئيسية و هي البقاء في حين أن الواقعية الكلاسيكية ربط الصراع من أجل السلطة بالطبيعة البشرية.

**و من هنا تندرج تحت هذه النظرية، نظريتين أساسيتين هما:**

- **النظرية الواقعية البنيوية الجديدة.**
- **النظرية الواقعية التقليدية الجديدة.**
- **النظرية الواقعية البنيوية الجديدة: Neo-Realism**

انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية في السبعينيات، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه

المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

عند عجز الواقعية التقليدية التكيف مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة و هي اتجاه داخل الواقعية أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، ولكن لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، و ذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن و فوضوية النظام الدولي.

**و على هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:**

**أ -الدولة كفاعل أساسي، وحدوي و عقلاني: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم، خاصة و أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية.**

شهد العالم مع بداية الثمانينيات تزايدا كبيرا لفواعل جديدة في النظام الدولي، من الشركات المتعددة الجنسية، و المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مما جعل الواقعية الكلاسيكية أمام وضع يستحيل فيه تجاهل هذا التواجد الأنطولوجي لهذه الفواعل الجديدة، لذلك نجد الواقعية الجديدة حاولت التعامل مع هذا النقص في عملية تعديلية ضمت فيه هذه الفواعل واعتبارها جزء في التحليل دون أن تكون ذات فعالة أو استقلالية عن سياسات الدول و أهدافها.

أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات ...الخ فيما بينها يشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له، وهو البنية النظام الدولي، وما يثبت هذا التواجد الأنطولوجي هو الاستدلال على طبيعة هذا النظام الفوضوية التي تؤثر في سلوكيات الدول.

**ب- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:**

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية واللامن، و الدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي.

تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي، و بالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي و السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية، و من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة، لذلك نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية.

**ج- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية:**

يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، لذلك ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير و فهم السلوك الخارجي للدول،

بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار أن النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

لم تلق هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية قبولا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية في شقها المتعلق

بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة و انحصار تفسير السلوكات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية و بنيتها الفوضوية، و هذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.

**-2نظرية الواقعية التقليدية الجديدة: Neo-Classical Realism :**

**–أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية:**

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، حاولت "الواقعية التقليدية الجديدة" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية و الخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة، لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي و إعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية.

**و تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية، فكلاهما يعترف و يقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات و أهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، سنحاول تبيينها فيما يلي:**

أ- الواقعية الدفاعية The Defensive Theory:

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية.

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل، فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة.

و عليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية و البشرية، و إدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين، الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، و أكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

ولذلك مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز و نتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي هو إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية.

**ب- الواقعية الهجومية The Offensive Theory :**

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة، لذلك يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، و بالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات.

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي. لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، و إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما.

و مما سبق نستنتج أن كل هذا طرح إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير السلوك الخارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي، حيث أن الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، و لكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة "

و أدى هذا إلى بروز نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية في فهم و تفسير السلوك الخارجي.

**المبحث الثاني:**

**تطور النظرية الليبرالية بعد تحولات الحرب الباردة**

يعتبر التحدي الأساس للواقعية النظريات الليبرالية، فإن إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، حيث تري الليبرالية الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في النيوواقعية، على أن كلا منهما يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون.

قامت النظرية الواقعية على أنقاض النظرية المثالية التي دعت إلى تجاوز الخلافات بين الدول عبر سيادة القانون الدولي و رفض طغيان مصالح الكيانات الدولية على نسق التحالفات الدولية، ويعتبر أبرز ممثلي هذا

التيار أمثال "كينان" و "مورغنتاو"أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية يسيره قانون وحيد وأوحد هو فانون النزاع و الاستئثار بالمصالح الوطنية اعتمادا على منطق القوة و إشباع أنانية الإنسان، فالواقعية حسب ما يبدو فهي حصيلة تجربة و فهم امبريقي للسياسة.

و على خلاف المدرسة الواقعية، فقد أضافت تجربة الواقعية الجديدة و طورت نظرية العلاقات الدولية، فقد قدم "كينيت وويلز" في كتابه "نظرية السياسات الدولية " سنة 1979، مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام و ليس الأشخاص أو الدول، و كذلك التركيز على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية، مع تطوير نظرية الاستقرار الهيمني، بمعنى الحفاظ على الوضع القائم، حينما تحاول قوة عظمى فرض مفهومها و تصورها على الجميع، كما هو الشأن بالنسبة لمبادرة تأسيس مؤسسات مالية دولية ذات طبيعة ليبرالية لدعم تصورها و نظرتها الإيديولوجية.

أما بالنسبة لحالة الفوضى حسب هذا الاتجاه، فإنها تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، و تبقى دراسة النسق العام أو النظام المتحكم في التفاعلات الدولية، هو من أولويات هذا المقترب، في حين يحتل الدين،علم النفس، السياسة الداخلية و الاقتصاد مرتبة ثانوية.

تعتبر الليبرالية هي الفكر المهيمن القادر على إنتاج الأبعاد التفسيرية الضرورية للعلاقات الدولية، فالتطور العلمي و التكنولوجيا المتقدمة والتحولات الاقتصادية، حيث ساهمت في إرساء قواعد متينة لليبرالية كنموذج فكري ازدهر، لذلك عملوا على تمجيد الحرية الشخصية وتضخيم مكانة الفرد داخل الدولة و المجتمع وسيادة القانون على أطماع و أنانية الدول.

أما الليبرالية الجديدة، فقد تجاوزت الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع التعاون الدولي على غرار دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير، ومن أبرز تياراتها الوظيفية و الوظيفية الجديدة، و يعتقد "ديفيد ميتيراني" أن ظهور هذه المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام و التكنوقراط على وجه الخصوص الذين يحبذون السير في اتجاه المسار العبر الوطني، و يرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما

أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بانجاز مهام الاتصال و التقارب بين الدول و الشعوب.

و ضمن تيار الليبرالية الجديدة، أشار" كارل دوتش" إلى دور التواصل و الإعلام بين الأفراد و الجماعات، و سجل كل من" كيوهان" و"واي" أن العلاقات الدولية يجب أن تتجاوز إطار العلاقات بين الكيانات الدولية، لتدخل غمار العلاقات العبر وطنية.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال نظريات أخرى دعت إلى تبني رؤى مغايرة حول الواقع الدولي، كنظرية التبعية التي طورها بعض

مفكري دول العالم الثالث، و بموازاة مع ذلك برزت نظريات سياسية و أكاديمية حاولت تفسير المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وتتنبأ بنوع و طبيعة الصراعات العالمية.

لذلك لا يمكن لمقاربة منفردة أن تدعي الإطلاق و الصرامة في استيعاب و إدراك أبعاد التعقيد المميز للسياسة العالمية، فنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة، وليس إزاء تقليد نظري واحد، وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة و الضعف فيها، و يثير بالتالي التحويرات اللازم إجرائها عليها.

**المبحث الثالث:**

**أوجه التشابه و الاختلاف بين النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية فيما بعد الحرب الباردة**

شعر أنصار الليبرالية بالنشوة بعد نهاية الحرب الباردة، و تعميم القيم الليبرالية، حدث هجوم علي القواعد المنهجية التحليلية للواقعية والليبرالية، حيث ان مجالات النقاش بين النظريتين في العلاقات الدولية المعاصرة لا يشير إلي خلافات متضادة في رؤيتهما في نظرية العلاقات الدولية، حيث تجاوزت الواقعية المفاهيم التقليدية في الأفكار المعرفية المركزية انسجاماً مع التغيرات في البيئة الدولية.

تعرضت كلتا النظريتين لانتقادات منهجية كبيرة، و بالقدر الذي نجد فيه اختلافاً بين النظريتين سنجد التقارب و التداخل في بعض افتراضاتهما و سيتضح من خلال ما يأتي:

- **النظام الدولي كوحدة تحليل رئيسية:**

اتفق كل من الواقعيين و الليبراليين علي اعتبار النظام الدولي موضوعا مركزا في دراسة العلاقات الدولية، و أنها وحدات فاعلة تعتبر الدولة واحدة منها، ولكن هذا النظام يعيش في فوضي تغيب عنه السلطة المركزية، و لكنها فوضي لا تؤدي إلي صراع، و أقر كل من الواقعية والليبراليه بذلك، علي الرغم من أن الدولة عند الواقعيين الجدد ترتبط بالمسائل الأمنية، و عند الليبراليين الجدد ترتبط بالاقتصاد السياسي الدولي.

ركز الواقعيين الجدد علي أن استمرار الفوضوي يقود إلي احتمالية الصراع، في حين يري الليبراليين الجدد بأنها لا تدفع الدول إلي ذلك، بل تدفعها إلي التعاون لحل مشاكلها.

ركز الواقعيين الجدد علي أولوية السياسة في النظام الدولي و أهمية التحليل البنيوي، أما الليبرالية الجديدة تنظر إلي النظام علي أنه تفاعلات وعمليات تتكرر و لا تتوقف، و بذلك فإن النظام الثنائي القطبية هو الأفضل للنظام الدولي.

- **مفهوم توازن القوي:**

يعتبر الواقعيون و الليبراليون أن مفهوم توازن القوي من الموضوعات المركزية في التحليل، حيث أنه يمثل إقراراً بان تحليل العلاقات الدولية ينطلق من تأثير البيئة الخارجية علي البيئة الداخلية للدولة.

يجد الليبراليون الجدد أن ميزان القوي لا يعبر إلا عن حالة من سوء النوايا بين الدول، و لكن تري الواقعية أن التركيز علي موضوع القوي متعلقاً بقدرات الدول، والتركيز علي التعاون الدولي، حيث بدأ الواقعيون الجدد القلق من تضخيم أهمية ميزان القوي لصالح فكرة الأمن الجماعي .

- **الأمن الجماعي و الاعتماد المتبادل:**

انقسم الواقعيون الجدد إلي قسمين : الأول يري صعوبة توفير الأمن علي النطاق الدولي، الثاني يري إمكانية تحقيقه رغم الفوضى الدولية، حيث يعتقدون أن استمرار الدول بتحقيق المكاسب في ظل التفاعل و التعاون الدولي سيحد بشكل إيجابي من الفوضى.

رأي الليبراليين الجدد أن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول، حتى يصبح هناك علاقات متشابكة و متداخلة ومتفاعلة بين الدول.

**الخاتمة:**

تميزت الحروب على مر السنين بنتائجها الجذرية، و الحرب الباردة رغم نعتها بالبرودة إلا أن نتائجها كانت ساخنة، إذ فرضت نهاية الحرب الباردة واقعا مغايرا تماما لما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، والدليل على ذلك التحول الذي حدث في النظام الدولي، و كذلك بروز فواعل كثيرة ذات فاعلية كبيرة، تباينت بين أفراد، شركات، جماعات، شبكات، هيئات، منظمات دولية حكومية و أخرى غير حكومية ...الخ، إضافة إلى ذلك التحول الذي عرفته موضوعات العلاقات الدولية، خاصة فيما تعلق بموضوع الأمن، فالتحول كان من الدراسات الأمنية الإستراتيجية المتعلقة بالجانب العسكري، إلى الدراسات الأمنية المتعددة الأبعاد . لم يعد الجانب النظري كافيا لتفسير طبيعة القضايا الأمنية و مصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما أدى بالعديد من المفكرين إلى الدعوة لتوسيع الدراسات الأمنية، بحيث تحوي كل التهديدات الأمنية العسكرية و الغير عسكرية، و هو ما تجسد مع بلورت مفاهيم أمنية جديدة، كالأمن الإنساني والأمن الشامل و الأمن المجتمعي.

بينت الدراسة أن هناك توليفة جديدة للنظريتين العقلانيتين ( الواقعية _ الليبرالية ) تبلورت في القرن الحادي و العشرين مما أبرز التقارب المعرفي بينهما و ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة.

**نقد:**

إن ما قدمته النظريتين علي صعيد التنظير للعلاقات الدولية المعاصرة ليس إلا محاولة لتكريس هيمنة الغرب علي علم العلاقات الدولية، حيث تعد القيم الشيوعية و النزعة العدائية تجاه الإسلام الصدام الوحيد مع الغرب، و لذلك يجب تعظيم القوي لإعادة توازن النظام الدولي مرة أخري بدلاً من حالة الفوضى التي يتسم بها.